

الصراع في أوكرانيا وتداعياته على السياسة الدولية: إعادة تشكيل التحالفات والقوى

إعداد: الباحث / حسّان العقاد

طالب دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية، لبنان

E-mail: hakkad@ogero.gov.lb | <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.1>

<https://orcid.org/0009-0006-1771-7587>

تاريخ النشر: 2025/1/15	تاريخ القبول: 2024/12/9	تاريخ الاستلام: 2024/12/3
------------------------	-------------------------	---------------------------

للاقتباس: العقاد، حسّان، الصراع في أوكرانيا وتداعياته على السياسة الدولية: إعادة تشكيل التحالفات والقوى، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد الخامس، العدد 13، السنة الثانية، 2025، ص-ص 18-52 <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.1.52-18>

المُلخَص

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية التي بدأت في شباط عام 2022، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، في ظل تعدد الأطراف المعنية بالصراع وتعمّد المشهد الدولي. وتحاول أن تحدّد تأثيرها في السياسة الدولية، خاصة من حيث أنماط التفاعلات الدولية بعد الحرب، وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية لا سيما على إعادة تشكيل التحالفات والقوى الاقليمية والدولية. فلقد أثار التقارب الروسي الصيني الجدل، لدرجة أن الولايات المتحدة تحاول احتواء الصين، ومنعها من تدعيم روسيا، خاصة إذا حاولت تقديم دعم مباشر لها في المجال العسكري في الحرب ضد أوكرانيا. ومن جهة أخرى، أعادت هذه الحرب تذكير أعضاء الناتو بأهمية الحلف وجعله أكثر تماسكاً من أي وقت مضى، حيث يبدو جلياً أن دول الناتو تلعب دوراً مركزياً في هذا الصراع الذي يهيمن عليه حسابات الجغرافيا السياسية القديمة التي تشكل على أساسها هذا الحلف.

الكلمات المفتاحية: الصراع الدولي، القوى العظمى، موازين القوى، النظام الدولي، حلف الناتو

The Conflict in Ukraine and It's Implications for International Politics: Reshaping Alliances and Powers

Author: Researcher / Hassan Akkad

PHD Political Science in Beirut Arab University (BAU)

E-mail: hakkad@ogero.gov.lb | <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.1>

<https://orcid.org/0009-0006-1771-7587>

Received : 3/12/2024

Accepted : 9/12/2024

Published : 15/1/2025

Cite this article as: Akkad, Hassan, The Conflict in Ukraine and It's Implications for International Politics: Reshaping Alliances and Powers, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 5, issue 13, Second year, 2025, pp. 18-52. <https://doi.org/10.70758/elqarar/5.13.1>

Abstract:

This study aims to investigate the political, economic and strategic repercussions of the Russian-Ukrainian war that began in February 2022, in light of the multiplicity of parties involved in the conflict and the complexity of the International Scene. It attempts to determine its impact on International Politics, especially in terms of patterns of International Interactions after the war, the balances of the existing International System and its future paths, the reshaping of Regional and International Alliances, and Powers. The Russian-Chinese rapprochement has raised controversy, to the point that the United States is trying to contain China and prevent it from supporting Russia if it tries to provide direct military support to it in the war against Ukraine. On the other hand, this war has reminded NATO members of the importance of the alliance and made it more cohesive than ever before, as it seems clear that NATO Countries play a central role in this conflict, which is dominated by the old geopolitical calculations on which this alliance was formed.

Key Words: International Conflict, Great Powers, Balance of Power, International System, NATO.

مقدمة

كانت العلاقات بين موسكو وأوكرانيا صعبة ومضطربة منذ انفصال البلدين عن الاتحاد السوفييتي في عام 1991. والعلاقة مع كييف هي جزء من علاقة روسيا الإشكالية مع العالم الخارجي على نطاق واسع في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي.⁽¹⁾

كانت أوكرانيا بمثابة اختبار حاسم لنهضة روسيا. فبعدد سكانها البالغ 46 مليون نسمة، كانت أكبر الدول التي انفصلت عن سيطرة موسكو في عام 1991، وكانت تقع في موقع استراتيجي بين روسيا والغرب.

فبموجب مذكرة بودابست لعام 1994، أقامت روسيا وأوكرانيا نوعاً من تسوية مؤقتة، اعترفت روسيا بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها - وفي المقابل تخلت كييف عن أي مطالبة بالأسلحة النووية السوفييتية السابقة التي كانت لا تزال موجودة على الأراضي الأوكرانية. في عام 1997، منحت كييف روسيا عقد إيجار لمدة 20 عاماً لقاعدة سيفاستوبول البحرية في شبه جزيرة القرم، موطن أسطول البحر الأسود الروسي. في منتصف التسعينيات، حرض القوميون الروس على إعادة شبه جزيرة القرم إلى روسيا، والتي منحت لأوكرانيا في عام 1954 للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 300 لتوحيد أوكرانيا مع روسيا. ومع ذلك، رفض الرئيس يلتسين تقديم أي دعم لهذه الحملة وفشلت.⁽²⁾

في تسعينيات القرن العشرين، تعاملت إدارة كلينتون مع روسيا باعتبارها ديمقراطية ناشئة، وصديقة وشريكة للولايات المتحدة. وعرضت على يلتسين مساعدات اقتصادية لمساعدته في الانتقال المؤلم إلى اقتصاد السوق وفي عام 1998، انضمت روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية السبع المتقدمة (التي أصبحت مجموعة الثماني).

ولكن رأت واشنطن فراغاً أمنياً يفتح في أوروبا الشرقية في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. وبدا من المنطقي سد الفجوة من خلال عرض العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي. وهو تحالف دفاعي. على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الديمقراطية حديثاً والتي كانت حريصة على الانضمام. ولكي تنضم الدول المتقدمة إلى الحلف، كان لزاماً عليها أن تكون ديمقراطية وراغبة في وضع قواتها تحت قيادة حلف شمال الأطلسي (وهو ما يعني تعلم اللغة الإنجليزية، وشراء أنظمة

(1) Peter Rurland, **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Edited by Agnieszka Pikulicka-Wilczewska & Richard Sakwa, E-International Relations Publishing, Bristol, 2016, p 122

(2) Peter Rurland, **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, ibid, p 123

الأسلحة المتوافقة، وقبول قواعد حلف شمال الأطلسي على أراضيها، وما إلى ذلك). وفي المقابل، وبموجب المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي، تعهد الحلف بالدفاع عن أي دولة عضو تتعرض للهجوم. وانضمت بولندا والمجر وجمهورية التشيك إلى حلف شمال الأطلسي. في عام 1999، وانضمت سبع دول أخرى (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا) في عام 2004. وانضمت كرواتيا وألبانيا أيضاً في عام 2009. واعترضت روسيا على توسع حلف شمال الأطلسي.⁽¹⁾

كان توسع الناتو يعني أن روسيا لا تزال تُرى كعدو محتمل - على الرغم من إصرار الزعماء الغربيين على أن هذا ليس هو الحال. وقد تم اتخاذ بعض الخطوات لإنشاء علاقة خاصة بين الناتو وروسيا. في عام 1997، أنشأ قانون تأسيس الناتو وروسيا مجلساً مشتركاً دائماً في بروكسل، وفي عام 2002، أنشأت قمة روما مجلس الناتو وروسيا. كان الرئيس جورج دبليو بوش حريصاً على توسيع الناتو شرقاً كجزء من أجندته «الحرية» بعد 11 سبتمبر 2001.

ومع ذلك، في قمة بوخارست في أبريل 2008، عرقل أعضاء الناتو الأوروبيون خطة بوش لتقديم خطة عمل للعضوية لأوكرانيا وجورجيا. وفي مواصلة لهم، قيل لهم إن الباب لا يزال مفتوحاً لعضوية الناتو في المستقبل - مما ضاعف من تصميم روسيا على منع مثل هذا التطور.⁽²⁾

إن التأثير السلبي على التعاون الدولي واضح أيضاً في مجال منع الانتشار النووي والحد من الأسلحة. لقد توقفت روسيا عن الضغط على إيران في المحادثات لإنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة وأصبحت أكثر تردداً في انتقاد طهران لعدم رغبتها في إحراز تقدم. وبدلاً من ذلك، تعمل موسكو على تعزيز علاقاتها مع طهران وتوريد الطائرات بدون طيار لاستخدامها في أوكرانيا. كما علقت روسيا مشاركتها في اتفاقية ستارت الجديدة؛ وهي آخر اتفاقية أسلحة نووية متبقية مع الولايات المتحدة. وفي بداية شهر مارس/آذار، توقفت روسيا عن تبادل المعلومات مع الولايات المتحدة. كما أعلنت روسيا أنها تخطط لنشر أسلحة نووية في بيلاروسيا. ومن شأن هذا أن يقوض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ويزيد من إضعاف التعاون الدولي في مجال منع انتشار الأسلحة النووية.

ولم يعد متبقياً من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وتري روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام 2008، عندما رحّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب. فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية، عام 2008، وقيام روسيا بضم إقليم

(1) Peter Rurland, op. cit., p 125.

(2) ibid, p 126.

أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم عام 2014، وقيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية.

وردًا على ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وتُشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال الفترة من 2014 إلى 2021 على نحو 5.6 مليارات دولار من الولايات المتحدة، تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر «مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية». كما أقرّ حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا.

لقد لعبت أوكرانيا منذ فترة طويلة دورًا مهمًا، وإن كان يتم تجاهله أحيانًا، في النظام الأمني العالمي. واليوم، تقف البلاد على الخطوط الأمامية لتنافس متجدد بين القوى العظمى، والذي يقول العديد من المحللين إنه سيهيمن على العلاقات الدولية في العقود المقبلة.

كان غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022 بمثابة تصعيد دراماتيكي للصراع المستمر منذ ثماني سنوات والذي بدأ بضم روسيا لشبه جزيرة القرم ودل على نقطة تحول تاريخية للأمن الأوروبي. ووصف العديد من محلي الدفاع والسياسة الخارجية الحرب بأنها خطأ استراتيجي كبير ارتكبه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

أبدت التهديدات حدوث تصعيد خطير بإمكانية استخدام روسيا لسلاح نووي. لقد عجلت الحرب بدفع أوكرانيا للانضمام إلى الكتل السياسية الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وفي مقابل السياسات الروسية، توالى ردود الأفعال الدولية والإقليمية -سياسية واقتصادية وإعلامية بل وعسكرية- تجاه ما سُمّي بـ«الغزو الروسي لأوكرانيا»، أو «العدوان الروسي على أوكرانيا»، خاصة مع حجم التدمير الذي شهدته الأراضي الأوكرانية في فترة زمنية وجيزة بعد بدء الحرب مباشرة. ومع تشابك الأطراف وتعمُّد المشهد الدولي أمام التداعيات التي ترتبت على الأزمة يبدو مهمًا البحث في مدى تأثير الأزمة الأوكرانية، 2022، على بنية النظام الدولي.

أهمية الدراسة

إن أبرز مآلات الحرب الروسية الأوكرانية هي في عودة القارة الأوروبية إلى المناطق الأكثر أولوية في السياسة الخارجية الأميركية بعد أن تم تهميشها في بعض الفترات لمصلحة الشرق الأوسط ثم لمصلحة آسيا. ولن يؤدي هذا لتوقف التوجه الأميركي نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ولكن سيكون على واشنطن الموازنة أكثر بين الحاجة العاجلة لتعزيز الردع في أوروبا من ناحية، ومواصلة التوجه لاحتواء التهديد الصيني الاستراتيجي من ناحية أخرى.

لقد أعاد الغزو الروسي لأوكرانيا تذكير أعضاء الناتو بأهمية الحلف وجعله أكثر تماسكاً من

أي وقت مضى. ويبدو أن الناتو سيلعب دوراً مركزياً في الفترة المقبلة التي سيهيمن عليها حسابات الجغرافيا السياسية القديمة التي تشكل على أساسها. ومن جهة أخرى، فإن العلاقات المتنامية بين الصين وروسيا في العقد الأخير والتي جعلت من الصين الشريك التجاري الأول لروسيا، بالإضافة إلى الشراكة القوية التي أعلنت مؤخراً وتشمل التعاون الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي، ستدفع الصين إلى مساعدة روسيا في تخفيف بعض الأضرار الاقتصادية للعقوبات المفروضة عليها. والأهم من ذلك فإن عودة التحالفات الأميركية مع شركائها الأوروبيين ستدفع التقاهمات بين روسيا والصين إلى تحالف للقوى الغربية.

إشكالية الدراسة والتساؤلات

تركز هذه الدراسة على سياق تداخل قوى دولية في الأزمة الأوكرانية، وتسعى إلى الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأزمة الأوكرانية على تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية ونشوء قوى جديدة على الساحة الدولية؟ وما هي سياقات التفاعلات الدولية، وتعزيز الأحلاف السياسية والأمنية، واحتمالات إعادة تشكيل مناطق نفوذ وهيمنة للقوى المتصارعة، وخاصة في منطقة شرق أوروبا وغيرها؟

أهداف الدراسة ونطاقها

تهدف هذه الدراسة إلى العودة إلى أصول القضية الأوكرانية المعاصرة أي العام 1991 مع تفكك الاتحاد السوفييتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام 1994، جرى توقيع «مذكرة بودابست» التي تعهدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقاً. وصولاً إلى نشوب صراع عسكري وقيام الرئيس الروسي بعملية عسكرية خاصة كما سماها في أوكرانيا وهذا ما دعى الدول الغربية لتقديم المساعدة والدعم لكييف وبالتالي يمكن توصيفه بنشوء حلف دولي ضد هذا الغزو للأراضي الأوكرانية واصطفاف دول أخرى إلى جانب روسيا وتقديم لها الدعم والتأييد.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في كتابة الدراسة على عدة مناهج؛ حيث تفرض طبيعة الصراع وتشعباته الكثيرة، ومن خلال قراءة دقيقة للمعطيات والوقائع إلى اتباع المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

خطة الدراسة

إلى جانب المقدمة والخاتمة تنقسم الدراسة إلى مطلبين تتناول في المطلب الأول: خلفية وتطور الحرب الروسية الأوكرانية، وفي المطلب الثاني تركز على التحالفات والقوى في السياسة الدولية للحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الاول: خلفية وتطور الحرب الروسية الأوكرانية

كانت أوكرانيا حبر الزاوية في الاتحاد السوفييتي، الخصم اللدود للولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، بعد روسيا فقط، فهي تعد ثاني أكبر جمهوريات الاتحاد السوفييتي من حيث عدد السكان والقوة، وكانت حيوية للغاية بالنسبة للاتحاد وموطنًا لمعظم الإنتاج الزراعي والصناعات الدفاعية والجيش في الاتحاد، بما في ذلك أسطول البحر الأسود وبعض الترسانة النووية.

خلال عقودها الثلاثة من الاستقلال، سعت أوكرانيا إلى شق طريقها كدولة ذات سيادة مع السعي إلى التحالف بشكل أوثق مع المؤسسات الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. ومع ذلك، كافحت كييف لتحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية وجسر الانقسامات الداخلية العميقة. في الأجزاء الغربية من البلاد، كان السكان الأكثر قومية والمتحدثين باللغة الأوكرانية يؤيدون عمومًا المزيد من التكامل مع أوروبا، في حين فضل المجتمع الناطق بالروسية في الشرق إقامة علاقات أوثق مع روسيا.

كان استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم عام 2014 هو المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي تضم فيها دولة أوروبية أراضي دولة أخرى. قُتل أكثر من أربعة عشر ألف شخص في دونباس بين عامي 2014 و 2021، وهو الصراع الأكثر دموية في أوروبا منذ حروب البلقان في التسعينيات. كانت الأعمال العدائية بمثابة تحول واضح في بيئة الأمن العالمي من فترة أحادية القطب وهيمنة الولايات المتحدة إلى فترة تحددها المنافسة المتجددة بين القوى العظمى.⁽¹⁾

الفرع الاول: الإطار النظري للصراع في أوكرانيا

الصراع الدولي هو عبارة عن ظاهرة تنافس بين طرفين أو أكثر تتضمن اتباع كل طرف أهداف متعارضة في الوقت نفسه؛ بحيث يُريد كل طرف الحصول على ما يريد الحصول عليه الطرف الآخر وهنا ينشأ الصراع، كون حصول أحد الأطراف على ما يُريد يعني عدم تحقق ما يريد الطرف الآخر؛ فالصراع قائم على الشيء نفسه. تؤكد نظرية الصراع الدولي أن العلاقات الدولية لا تخلو من المنازعات والصراعات؛ حيث إنّ هذه الظاهرة تنتج عن الاختلاف بأهداف الدول القوميّة والتي تنعكس على سياساتها الخارجية؛ فلو بقيت أدوات الصراع كالتفاوض، والتهديد، والضَّغط، والمساومة، والاحتواء، والتحالف قائمةً مع تغيُّرها حسب الموقف الدولي فهي لا تكون بعيدةً عن

(1) Jonathan Masters, **Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia**, Council on Foreign Relations, <https://www.cfr.org>, Feb, 14th 2023, Access date 25/10/2024.

نُشوب صدام مسلّح أو حرب.⁽¹⁾

أولاً: المفهوم الواقعي للحرب الروسية الأوكرانية

ترى النظرية الواقعية أن التحالف بين أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي يُتيح نشر الأسلحة الهجومية بالقرب من حدودها، كما يُهدد وصولها إلى البحر الأسود، وحسب البنية الأساسية للنظام الفوضوي، أحد أسس النظرية الواقعية فلا يمكن للدول أن تَطْمئن إلى نوايا وأفعال الدول الأخرى في المستقبل، فعند عمل الدولة على ضمان أمنها وتعزيزه فإنها تُقوض أمن دولة أخرى، فلا يمكن لأي دولة التأكد من أن الدول الأخرى لن تستخدم قدراتها الهجومية للعدوان عليها، لذلك فإن كل دولة مضطرة لاستخدام كافة الوسائل لضمان بقائها كما يرى «ميرشايمر»، ومن هذا المنظور يمكن تفسير الحرب الروسية الأوكرانية باعتباره خطوة وقائية لتهديد استراتيجي وشيك حسب رؤية موسكو.

وعكست الحرب في أوكرانيا استراتيجية محسوبة من الواقعية الهجومية، ومحاولة الاستعادة من الفرصة السانحة والتمثلة في ضعف أوروبا لإعادة رسم مناطق النفوذ فيها، خاصة الشرقية والدول التي كانت تدور في فلكها مثل إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بيلاروسيا، جورجيا، وأوكرانيا، والتي كثيراً ما تحسّر الرئيس بوتين على خسارتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ويأمل أن يثبت للغرب أن روسيا ما تزال قوة عظمى.

ويُرجع بعض الواقعيين أن الحرب على أوكرانيا هي عمل ضد النظام الدولي الليبرالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية والذي نشأ بعد الحرب الباردة، حيث عبّرت روسيا عن رفضها لحصارها المتصور من قبل حلف الناتو، بل واعتبرت ذلك عدم احترام وتجاهل لمصالحها بأوكرانيا ومناطق نفوذها، بسبب استمرار الولايات المتحدة وحلفائها في التوسع بطرق هددت مصالحها الاستراتيجية، وفي نهاية المطاف قررت روسيا أنها بحاجة إلى هدم النظام العالمي، واستخدام القوة لإعادة ترسيخ نفسها كقوة عظمى قادرة على ممارسة النفوذ في محيطها، كما أنه ليس لروسيا بوتين أي رغبة أو نية للدخول في عالم تديره وتقوده الولايات المتحدة، وتريد بدلاً من ذلك عالمًا متعدد الأقطاب، فمن لا يشترق إلى الاتحاد السوفييتي لا قلب له، حسب تعبير الرئيس بوتين.⁽²⁾

تتشارك روسيا وأوكرانيا في حدود طولها 1500 ميل، وكانت أوكرانيا جزء من روسيا حتى عام 1991، وأن احتمال تحالف أوكرانيا عقب استقلالها مع الغرب والاندماج في حلف الأطلسي تهديد

(1) هایل الجازي، مفهوم الصراع الدولي، 2016/12/19، تاريخ الدخول 2024/10/25.

<https://mawdoo3.com>

(2) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/5/3، تاريخ الدخول 2024/9/16.

<https://studies.aljazeera.net/ar>

وجودي للأمن القومي الروسي لا يمكن قبوله كما ترى موسكو.

1- تعزيز الامن عبر مناطق عازلة

وحسب النظرية الواقعية تسعى الدول إلى مناطق نفوذ أو مناطق عازلة لتعزيز أمنها، وأن جميع القوى العظمى في التاريخ بما في ذلك روسيا سعت إلى السيطرة على المناطق المجاورة من خلال الحفاظ على العلاقات التي تتماشى مع مصالحها، لذلك فنظرة روسيا إلى أوكرانيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي بينها وبين أوروبا باعتبارها بالغة الأهمية في مجالها الحيوي. وكانت روسيا مدفوعة إلى الحرب لإعادة تأسيس توازن مناسب للقوى، والترتيبات الأمنية، والدول العازلة على أطرافها، واعتبرت موسكو أن انضمام أوكرانيا إلى الناتو واستضافة قوات هجومية بمثابة خطوة بالغة الخطورة على الأمن القومي والنفوذ الروسيين.

توضح الحرب في أوكرانيا أيضًا مفهومًا واقعيًا كلاسيكيًا آخر هو فكرة «المعضلة الأمنية»، التي تنشأ بسبب أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالبًا ما تجعل الآخرين أقل أمانًا. فعندما تشعر الدولة (أ) بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسليحها، فإن ذلك يؤدي إلى انزعاج وتحسس الدولة (ب) من هذه الخطوة التي تعتبرها تهديدًا لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج؛ الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلا الدولتين. من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى حلف الناتو، نظرًا لمخاوفها طويلة المدى بشأن روسيا، ومن ثم يُفهم سبب اعتبار القادة الروس لهذا التطور أمرًا مقلعًا.

كما أن رؤية الأحداث في أوكرانيا من منظور الواقعية لا تعني تأييد أفعال روسيا في أوكرانيا، فالواقعية لا تدعو إلى الحرب خيارًا وحيدًا أو مرغوبًا فيه، بل ترى أن اللجوء إليها شر لا بد منه بحكم قانون الصراع الموضوعي الذي يحكم ويضبط سلوكيات الدول. وهو ما يعني الاعتراف موضوعيًا بما يقع في أوكرانيا باعتباره سلوكًا متكررًا في الشؤون الدولية بالرغم من تداعياته السلبية. وإذا كان الواقعيون قد أدانوا الطبيعة المأساوية للسياسة العالمية، فإنهم حذروا من أنه لا يمكن إغفال المخاطر التي يبرزها المنظور الواقعي، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ عندما تهدد ما تعتبره دولة أخرى مصلحة حيوية.

2- ضعف النظام الدولي تجاه ممارسات الدول العظمى

إن الليبرالية عجزت، كأحد منظورات العلاقات الدولية، عن تقديم تفسيرات لما يحدث في أوكرانيا؛ فقد أثبت القانون الدولي والمؤسسات الدولية أنها تشكّل حاجزًا ضعيفًا وعاجزًا أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى. كما أن الترابط الاقتصادي وفلسفة الاعتماد المتبادل لم تمنع موسكو من شنّ غزوها على أوكرانيا، على الرغم من التكاليف الباهظة التي ستكبدتها نتيجة لذلك.

ولم تستطع القوة الناعمة إيقاف الدبابات الروسية، كما أن أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الغزو (141 مقابل 5 مع امتناع 35 عن التصويت) لم يكن لها تأثير كبير على مسار الصراع، وتأكدت مقولات الواقعية القائمة على القوة كأساس للعلاقات الدولية.

وكما كان الواقعيون يقللون من أهمية دور المعايير والقواعد القانونية كقيود قوية على سلوك القوى العظمى، فإن وجودها لعب دورًا مهمًا في تفسير الاستجابة العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، وكانت ركيزة استندت إليها الدول والشركات والأفراد في معظم أنحاء العالم في إصدار الأحكام وفرض العقوبات ضد روسيا، معتبرين سلوكها خرقًا واضحًا وانتهاكًا للمعايير العالمية، وتهديدًا للأمن والسلم الدوليين.⁽¹⁾

ثانياً: خلفية الصراع في أوكرانيا

يرى بعض المحللين الغربيين أن غزو روسيا في عام 2022 كان تنويجًا لاستيلاء الكرملين المتزايد تجاه توسع حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة في مجال النفوذ السوفييتي السابق. وزعم القادة الروس، بما في ذلك الرئيس بوتين، أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي انتهكا مرارًا وتكرارًا التعهدات التي قطعوها في أوائل التسعينيات بعدم توسيع التحالف إلى الكتلة السوفييتية السابقة. وهم ينظرون إلى توسع حلف شمال الأطلسي خلال هذه الفترة المضطربة بالنسبة لروسيا باعتباره فرضًا مهينًا لا يمكنهم فعل أي شيء حياله سوى المشاهدة.

في الأسابيع التي سبقت قمة حلف شمال الأطلسي في عام 2008، حذر الرئيس فلاديمير بوتين الدبلوماسيين الأميركيين من أن الخطوات الرامية إلى إدخال أوكرانيا في الحلف «ستكون عملاً عدائياً تجاه روسيا». وبعد أشهر، خاضت روسيا حرباً مع جورجيا، في ما بدا وكأنه استعراض لاستعداد الرئيس بوتين لاستخدام القوة لتأمين مصالح بلاده. (انتقد بعض المراقبين المستقلين جورجيا لبدء ما يسمى بحرب أغسطس/آب، لكنهم ألقوا باللوم على روسيا في تصعيد الأعمال العدائية).

وعلى الرغم من بقائها دولة غير عضو، فقد نجحت أوكرانيا في تنمية علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي في السنوات التي سبقت غزو عام 2022. فقد أجرت أوكرانيا تدريبات عسكرية سنوية مع الحلف، وفي عام 2020، أصبحت واحدة من ستة شركاء فقط في إطار برنامج «الفرصة المعززة»، وهو وضع خاص لأقرب حلفاء الحلف من الدول غير الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أكدت كيف هدفها في الحصول في نهاية المطاف على العضوية الكاملة في حلف شمال الأطلسي.

في الأسابيع التي سبقت غزوها، قدمت روسيا عدة مطالب أمنية رئيسية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بما في ذلك التوقف عن توسيع التحالف، والسعي للحصول على موافقة

(1) محمود عطية، الحرب الروسية-الأوكرانية وتوازنات النظام الدولي، موقع صحيفة رونا هي، <https://ronahi.net>، تاريخ الدخول 2022/10/12، تاريخ الدخول 2024/11/12.

روسيا على عمليات نشر معينة لحلف شمال الأطلسي، وإزالة الأسلحة النووية الأميركية من أوروبا. ورد زعماء التحالف بأنهم منفتحون على الدبلوماسية الجديدة لكنهم غير راغبين في مناقشة إغلاق أبواب حلف شمال الأطلسي أمام الأعضاء الجدد.⁽¹⁾

1- الأسباب الجذرية للصراع

مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 1999، ثم فوزه بانتخابات 2000 و2004، سعى إلى فرض هيمنته الكاملة على كل مقدرات الدولة السوفيتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود «الاتحاد الروسي»، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايته: الأولى والثانية، انفجرت «الثورات الملونة» في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبتها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما اعتبره بوتين «مؤامرة أميركية» للنفوذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا ليس للدولة الروسية فقط من الناحية الاستراتيجية، ولكن بنفس القدر له شخصيًا ولنظامه، الذي أسس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخليًا، ومحاولة إعادة الاحترام خارجيًا لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى. لذلك بدأ بوتين في إثارة القلاقل الداخلية في أوكرانيا، عام 2004، ودخل في حرب ضد جورجيا، عام 2008، ودعم انفصال إقليم أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها.

وترتبط هذه التحولات في الجانب الأكبر منها بـ«عقيدة بوتين» العسكرية؛ حيث أكد الرئيس الروسي أنه لن يسمح لحلف شمال الأطلسي «النااتو» بالوجود على حدوده وتهديد موسكو مباشرة. لذلك طلب في «الوثيقة الأمنية» توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين موسكو وواشنطن والنااتو لوضع نظام ضمانات أمنية من أجل خفض التوترات الأمنية في أوروبا، وتخلي الحلف عن أي نشاط عسكري في جورجيا وأوكرانيا، وعدم انضمامهما للحلف، ووقف نشر أنظمة أسلحة هجومية في الدول المحايدة لروسيا، لكن واشنطن رفضت ذلك. فكان قرار اللجوء للعمل العسكري، لأنه يمثل -وفقًا لعقيدته العسكرية- «اللحظة المثالية» للضغط على «النااتو» والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة البنية الأمنية الأوروبية، بما يتناسب ومكانة روسيا الآن، التي تختلف عنها في عام 1991.

ولذلك، وبداية من منتصف عام 2021، بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أميركي-أوروبي في أوكرانيا؛ حيث قدمت واشنطن لكيف 2.5 مليار دولار من المساعدات العسكرية منذ 2014، بما في ذلك 450 مليون دولار، عام 2021. كما شاركت كيف في مناورات أميركية وسمحت بنشر صواريخ أميركية على أراضيها واستقبلت الآلاف من الجنود الأميركيين. وهو ما دفع الرئيس بوتين للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف

(1) Jonathan Masters, *Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia*, op.cit.

الحشد العسكري الأميركي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له، كما أعلنت كيف عدة مرات رغبتها في الانضمام لحلف «الناتو»؛ الأمر الذي وصفه بوتين «بالخط الأحمر» الذي لن يسمح بتجاوزه.

وقدّمت روسيا، نهاية العام 2021، وثيقة «الضمانات الأمنية» التي رفضتها واشنطن، فبدأت روسيا في التلويح باستخدام الأداة العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية أشرف عليها الرئيس بوتين شخصياً، في 19 فبراير/شباط 2022، ثم أعلن الاعتراف رسمياً بجمهورية «لوغانسك» و«دونيتسك» -المعروفة باسم «إقليم دونباس»- الانفصاليين، في 22 فبراير/شباط 2022. كما أعلن تدخله لمساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة، فجرى الإعلان عن العملية العسكرية الروسية «المحدودة» كما وصفها في 24 فبراير/شباط 2022، باسم «الدفاع عن دونباس»⁽¹⁾.

2- الأطراف الرئيسية في الصراع

أعدت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التفكير في خطط الانتشار العسكري الأميركي في العالم، وخاصة في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء كل من روسيا والصين، وذلك على النحو التالي:

أ- إعادة الانتشار في أوروبا والمتوسط: في 8 مارس/آذار 2021، دخلت مجموعة سفن أميركية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، تنتمي لأسطول العمليات السادس الأميركي. وفي نهاية فبراير/شباط 2021، أنزلت أميركا وحدات من القسم الأول مشاة، ضمن فرقة الطيران القتالي، في ميناء إلكساندربوليس شمالي اليونان، للمشاركة ضمن عمل القوات الأميركية الجوية الموجهة لمساندة أوروبا وإفريقيا، والمسؤولة عن الأصول المرتبطة بالطيران الأميركي في المنطقة، تنفيذاً للقرار الأميركي/الأوروبي المشترك بخصوص الوجود الروسي في أوكرانيا، والذي يحمل اسم «عملية الحل الأطلسي» (Resolve operation Atlantic). ويتضمن الإنزال 30 مروحية تشارك في تدريبات لصالح رومانيا في مارس/آذار 2021.

ب- إعادة الانتشار في المحيطين الهادي والهندي: حيث جاء قرار انضمام المدمرة الأميركية «يو إس إس رافائيل بيرالتا» (USS Rafael Peralta) إلى حاملات الطائرات «يو إس إس رونالد ريغان» (USS Ronald Reagan) وسفينة القيادة بالأسطول السابع الأميركي «يو إس إس بلو ريدج» (USS Blue Ridge) في ميناء «يوكوسوكا» الياباني مؤشراً على أن الولايات المتحدة تولي اهتماماً كبيراً لمنطقة النقاء المحيطين الهادي والهندي؛ حيث تواجه الولايات المتحدة الصين في صراع نفوذ على المنطقة. وتتجه أوروبا لزيادة وجودها في

(1) منى سليمان، التداخبات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، موقع السياسة الدولية، 2022/2/26، تاريخ الدخول 2024/11/12.

<https://www.siyassa.org.eg>

منطقة المحيط الهادئ كذلك عبر إرسال المملكة المتحدة حاملة طائراتها «كوين إليزابيث» (Queen Elizabeth)، فيما تبحث ألمانيا إرسال فرقاطة حربية إلى اليابان، ما يعني أن الاهتمام باحتواء الصين يتصاعد في دوائر القرار الغربية.

ج- تمدد حلف الناتو وتوسعه في شرق أوروبا: مع سقوط جدار برلين، 1989، وانتهاء الاتحاد السوفييتي، عام 1991، ثم إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي في نوفمبر/تشرين الثاني 1993، أصبح الطريق ممهدًا لإنشاء نظام أمني أوروبي جديد، وبعد خروج عدد من دول حلف وارسو من الهيمنة السوفييتية، انضمت هذه الدول إلى حلف الناتو، ففي عام 1999، انضمت دول مجموعة فيشغراد (المجر، بولندا، التشيك) إلى الناتو. وفي عام 2004، انضمت إلى الحلف دول مجموعة فيلنيوس (بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا). وفي عام 2009، وافق حلف الناتو على انضمام ألبانيا وكرواتيا، وبلغ عدد أعضائه 30 عضوًا، مع انضمام الجبل الأسود، عام 2017، ومقدونيا الشمالية، عام 2020. كما أدرجت ثلاث دول، هي: البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا تحت فئة الدول الطامحة للانضمام للحلف.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تطور وأبعاد الصراع وتأثيراته

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، ربط الرئيس بوتين بعض أهداف تلك العملية بتغيير النظام الدولي والحد من الهيمنة الأميركية، جنبًا إلى جنب تحصين الأمن القومي الروسي من خلال وقف تمدد حلف الناتو ناحية الحدود الروسية، ومنع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو، ونشيت الحياد في سياستها الخارجية، وتحويلها إلى ما يشبه المنطقة العازلة بين روسيا والغرب. ولذا تبدو الحرب في أوكرانيا من المنظور الروسي كخطوة نحو تفكيك المنظومة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي يتأسس عليها الانفراد الأميركي بقمة النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي نهاية ثمانينات القرن الماضي. ولكنها خطوة ثبت أنها حتى الآن ليست كافية في حد ذاتها لتغيير الأسس التي يقوم عليها الدور الأميركي المهيمن عالميًا في الاقتصاد والتكنولوجيا المتوقعة، ومرونة السوق، والقدرات العسكرية الفائقة، والنفوذ السياسي والقدرة على بناء التحالفات الدولية ضد روسيا والصين معًا.⁽²⁾

أولاً: التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسية

إن نشوة النصر التي أحسّت بها روسيا بضم شبه جزيرة القرم 2014، ربما كان الطعم الذي

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

(2) حسن ابو طالب، حرب اوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري الالكتروني، العدد رقم 100، ديسمبر 2022، تاريخ الدخول 2024/9/30.

<https://acpss.ahram.org.eg>

فتح الباب لروسيا لتدخلات جيوسياسية في دول الجوار، تحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي الروسي ضد أي تهديدات خارجية، يكون لحلف الناتو والولايات المتحدة يد فيها. أراد الرئيس بوتين أن يستبق الوقت من خلال استشراق التغييرات الجيوستراتيجية المتسارعة في المجال الدولي والجوار الإقليمي، فأبدى معارضته لانضمام أوكرانيا والسويد وفنلندا لحلف الناتو، وربما كانت هذه أهم أسباب شن الحرب على أوكرانيا، لأن وجود الناتو على حدود روسيا يعني تهديداً حقيقياً للأمن القومي الروسي.

وعليه، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى هذه التحولات من خلال نظرتها للتهديدات الجيوبوليتيكية لأمنها القومي، لذلك حددت العقيدة العسكرية الروسية التي صادق عليها الرئيس فلاديمير بوتين في 26 ديسمبر 2014، التهديدات الأمنية الأساسية على روسيا، مثل التهديد النابع من توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي واقترب بنيتها العسكرية من حدود روسيا الاتحادية، ونشر القوات الأجنبية في البلدان المجاورة لها.

إن تفعيل مبدأ بريماكوف القاضي بتكوين المثلث الاستراتيجي والمكون من روسيا والصين والهند لحماية الأمن القومي، حدد السمات الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية والتي تسعى من خلالها إلى تغيير قواعد اللعبة الدولية، التي أسستها الولايات المتحدة وحلفها الغربي منذ العام 1991. وأن روسيا هي قوة دفاعية تعمل من أجل تغييرات تدريجية داخل النظام العالمي. إضافة إلى أن روسيا تريد أن تعيد مجدها، وأن تحترم الدول التزاماتها معها، ولا تكون الساحة الروسية خاصة رخوة تهدد الأمن القومي الروسي. بادرت روسيا لاستعادة مركزها الاستراتيجي، عبر سياسات متدرجة زمانياً وجيوبوليتيكية، على التحرك الدولي من أجل التغيير مع ظهور القوى التعديلية في كل مكان، وفقدان الدول النامية للثقة في النظام العالمي.⁽¹⁾

ثانياً: نتائج الحرب الروسية - الأوكرانية

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جزأء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (في العمليات القتالية، مع طول الفترة الزمنية للحرب وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية، مدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية)، واقتصادية (بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا)، وسياسية (مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ حيث تضررت صلات روسيا بالعالم الخارجي). وأضحى روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبان الحرب الباردة، وقُطع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأغلق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في

(1) عصام ملكاوي، الحرب الروسية الأوكرانية: السياقات والتحولات الاستراتيجية، مجلة العلاقات الدولية // <https://irajournal.academy>، 7/8/2023، تاريخ الدخول 2024/11/12.

العديد من الدول الأوروبية، ومُنِع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك حُطِرَت حركة السفن الروسية من دخول موانئ العديد من دول العالم.⁽¹⁾

وقبل الحرب الروسية، بلغت الاحتياطات النقدية لأوكرانيا 31 مليار دولار في العام 2021، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، علاوة على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن، والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 25% و35%، وفق صندوق النقد الدولي، وكذلك تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو 5 مليارات دولار.⁽²⁾

1- الخسائر الاقتصادية

خلفت الحرب الروسية الأوكرانية، دمارًا هائلًا على جميع الأصعدة، خاصةً الاقتصادية. فقد عانت كلٌّ من روسيا وأوكرانيا من خسائر اقتصادية فادحة، بينما تأثرت دول العالم بأسره بشكلٍ سلبيّ. إذ واجهت روسيا عقوباتٍ اقتصاديةً قاسيةً من الدول الغربية، كما تجمّدت احتياطاتها من النقد الأجنبي، وانهارت قيمة الروبل بشكلٍ كبيرٍ، بينما انسحبت العديد من الشركات الأجنبية من السوق الروسية. ومن ناحية أخرى، تعرّضت البنية التحتية في أوكرانيا لدمارٍ هائلٍ، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الاقتصادي بشكلٍ كبيرٍ، خاصةً في القطاعات الصناعية والزراعية. نزح ملايين الأوكرانيين عن منازلهم، تاركين وراءهم مصدرَ رزقهم. وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت أسعار الطاقة بشكلٍ كبيرٍ، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل في جميع أنحاء العالم. ارتفعت معدلات التضخم بشكلٍ كبيرٍ، وتعطلت سلاسل التوريد العالمية، مما أدى إلى نقصٍ في بعض السلع وارتفاع أسعارها.⁽³⁾

وفي المقابل، ومع استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني؛ حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة. فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضًا الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا. وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها. وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المُطلّة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

(2) مرجع ذاته.

(3) محمد صبري، خسائر جماعية: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأوضاع الاقتصادية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، <https://ecss.com.eg>، 26/3/2024، تاريخ الدخول 2024/10/27

تصدير العديد من السلع الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حالياً، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن 100 مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها.⁽¹⁾

كما واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب، ومن صور ذلك، خلال الفترة محلّ الدراسة (24 فبراير/شباط 2022 - 15 أبريل/نيسان 2022):

- تباطؤ النمو الاقتصادي: فقد خفّض «بنك باركليز» من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية إلى 3.5% بعد الأزمة، مقارنة بـ4.1% قبلها، وتوقع بنك «جي بي مورجان» معدل نمو 3.2% فقط.

- حجم التبادل التجاري: حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع «الدولة الأولى بالرعاية» الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية، حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو 311.4 مليار يورو (ما يعادل 340 مليار دولار) حتى عام 2020. وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو 136 مليار يورو خلال 2020. كما أن هناك حوالي 60 مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضاً حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا (نحو 23 مليار دولار) لمخاطر عدم القدرة على السداد.

- تهديد أمن الطاقة الأوروبي: حيث تُعد روسيا أكبر مورّد للطاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي 40% من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو 33% من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا.

- تهديد الأمن الغذائي: حيث تُعد روسيا أكبر مصدّر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معاً أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية. وفي ضوء تطورات الأزمة، ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية، خاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين 40% إلى 60%. وتشير التوقعات إلى أن الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية (القمح،

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

الشعير، الذرة، زيت عباد الشمس) ستخفض بنسبة تتراوح بين 10% و50%⁽¹⁾.

2- الخسائر البشرية

كشفت تقديرات نقلتها صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، أن عدد القتلى والجرحى في صفوف أوكرانيا وروسيا، في الغزو الذي تشنه الأخيرة منذ أكثر من عامين ونصف العام، وصل إلى «نحو مليون شخص». وطالما كان تحديد العدد الدقيق للقتلى والجرحى في الصراع صعبا، حيث رفضت أوكرانيا وروسيا الإعلان عن تقديرات رسمية، وفي بعض الأحيان تقدم الدولتان أرقاما لا تحظى بثقة كبيرة، وفق الصحيفة.

ونقلت هذه الصحيفة عن أشخاص مطلعين، أن تقديرا أوكرانياً سرياً صدر في وقت سابق هذا العام، أشار إلى أن عدد القتلى الأوكرانيين يصل إلى 80 ألفاً، والمصابين إلى حوالي 400 ألف شخص.

كما وتختلف تقديرات الاستخبارات الغربية للخسائر الروسية، حيث يتحدث البعض عن وصول عدد القتلى إلى قرابة 200 ألف شخص، والمصابين إلى حوالي 400 ألف.

وأوضحت الصحيفة أن هذه الخسائر تسبب «مشاكل لروسيا، التي تواصل الاستعانة بجنود غير مدربين تدريباً جيداً، وترسلهم إلى مناطق القتال لمحاولة التقدم في شرق أوكرانيا، في وقت تواجه فيه توغلاً أوكرانياً في منطقة كورسك». لكن هذه التوغلات تكون «أكثر تأثيراً على أوكرانيا»، حيث يقل عدد سكانها عن ربع عدد سكان الجارة العملاقة.

ولفتت الصحيفة إلى أن الخسائر الكبيرة والمتواصلة من الجانبين، تسلط الضوء على التأثير المدمر على المدى الطويل في بلدين بالأساس كانا يعانيان من انخفاض عدد سكانهما قبل الحرب، وذلك بسبب الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أساسي⁽²⁾.

(1) مرجع ذاته.

(2) مليون قتيل ومصاب جراء غزو أوكرانيا، موقع صحيفة الحرة، 2024/9/18، تاريخ الدخول 2024/10/27.
<https://www.alhurra.com>

المطلب الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية والتحالفات السياسية الدولية

إن التعاون الدولي أصبح أكثر صعوبة مع تكثيف المنافسة بين القوى العظمى، والتي تفاقت بسبب حرب روسيا في أوكرانيا. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على السياسة الخارجية الأميركية التعاون مع الصين، بل وحتى مع روسيا، بشأن القضايا العالمية. إن تعزيز التعاون مع بلدان الجنوب العالمي يوفر وسيلة لتجنب تجزئة وتراجع التعاون الدولي. وفي المستقبل، سوف يؤثر هذا المشهد الجديد من التعاون على كيفية تعامل العالم مع قضايا تتراوح من ضبط الأسلحة إلى تغير المناخ إلى التهديدات الصحية الناشئة.⁽¹⁾

في غضون ذلك، يرى مدير مركز التنبؤات السياسية، «دينيس كركودينوف»، أنه من السابق لأوانه الحديث عن تبلور نهائي لأشكال وصيغ تحالفات روسيا على الساحة الدولية، لكن عملية التقارب مع كثير من بلدان العالم جارية على قدم وساق، بحسبه.

ووفق رأيه، فإن الحديث يدور في الدرجة الأولى عن الصين وإيران والهند (جزئياً) وفرنزويلا ودول أفريقية نزعت أو تسعى لنزع الوصاية الفرنسية عنها، حيث يوضح أن محاولات الغرب، منذ عام 2014، في تحويل روسيا إلى «دولة مارقة»، فشلت إلى حد كبير.

ويحدد «كركودينوف» المعضلة التي تواجه مسألة تشكيل تحالفات أو تفاهات روسية مع البلدان الأخرى، موضحاً أنها على خلاف ما كان عليه الحال خلال الحقبة السوفييتية، حيث لا تمتلك موسكو حتى اللحظة عناصر ثابتة ومعززة بقاعدة أيديولوجية، فضلاً عن أنها مبنية على صراعات وأزمات، يمكن أن تنتهي أو تتبدل مع مرور الوقت، تبعاً للمعطيات الجديدة التي قد تنشأ على الساحة الدولية.

كما إنه لا ينكر أن «تراجع أو فشل الحملة العسكرية في أوكرانيا قد يعقد من عملية بحث موسكو عن حلفاء، وبالتالي، يتوقف جزء كبير من مستقبل هذه التحالفات على نتائج الحرب مع كريف».

وفي العموم، يرى «كركودينوف» أن روسيا تمكنت من تغطية جزء كبير من العقوبات عبر علاقاتها الدولية، ومن خلال الاستفادة من روابط التحالفات القائمة في إطار «منظمة شنغهاي للتعاون»، والتي بحسب رأيه، تسود قناعة لديها أنه لا يوجد في العالم المعاصر أحد محصن ضد

(1) Liana Fix and Caroline Kapp, **International Cooperation and the War Against Ukraine**, <https://www.thinkglobalhealth.org/>, April 6th, 2023, Access date 26/10/2024.

الضغوط والعقوبات الأميركية والأوروبية.⁽¹⁾

وبالمقابل تمكنت اليابان من إنشاء سجل حافل بالمشاركة في أنشطة الناتو التي تنوعت ما بين الندوات والتدريبات والتدريب البحري المشترك الذي يركز على مجالات التعاون العملي. كما ابدت اهتماما بحلف الناتو وتعزيز العلاقات بين اليابان والناتو، وخلفية ذلك بالطبع هي الحرب بين روسيا وأوكرانيا.

أكدت إدارة رئيس الوزراء كيشيدا على عدم الفصل بين المجالات الأمنية الأوروبية والآسيوية وجادلت بأن "الحرب اليوم في أوكرانيا لكنها قد تكون في شرق آسيا غداً" وذلك في رسالتها ردًا على اندلاع الحرب في أوكرانيا. وشدد كيشيدا على معارضة اليابان لمحاولات تغيير الوضع الإقليمي الراهن باستخدام القوة في أي مكان في العالم، كما أكد على أهمية عدم إرسال رسائل خاطئة مفادها أن الأعمال العدائية يمكن التسامح معها أو يمكن أن تتجح في تحقيق أهدافها، وذلك لعدم تشجيع دول أخرى على شن عدوان عسكري مماثل، ومن ثم فقد قرر رئيس الوزراء الياباني بوعي شديد الاصطفاف مع موقف الناتو.

لذلك فإن قيام حلف الناتو بالإشارة إلى الصين لأول مرة منذ إنشاء المنظمة يعد أمراً هاماً. بالإضافة إلى إعراب الناتو عن قلقه بشأن العلاقات الصينية الروسية والحرب المختلطة والأمن السيبراني والتحديات التكنولوجية، أشار المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف صراحةً إلى أن "طموحات الصين المعلنة وسياساتها القسرية تتحدى مصالحنا وأمننا وقيمنا". وبينما ادعى الناتو أنه لا يزال "منفتحاً على المشاركة البناءة مع جمهورية الصين الشعبية" إلا أنه سيعمل على حماية مصالحه الأمنية. بالنظر إلى ما وراء التوترات الحالية مع روسيا، فإن المفهوم الاستراتيجي الجديد يصنف الصين على أنها تحد "شامل" وذلك في إطار إرساء الأساس التصوري للتعاون المستقبلي بين الناتو واليابان.⁽²⁾

الفرع الأول: تداعيات الحرب على السياسات الدفاعية الأوروبية

إن الحرب في أوكرانيا تُظهر أن تحمّل أوروبا مسؤولية أكبر عن أمنها ليس أمراً مرغوباً فيه فحسب، بل ممكناً أيضاً. لقد كانت الحرب بمنزلة جرس إنذار للأوروبيين الذين اعتقدوا أن نشوب حرب كبيرة في قارتهم أصبح مستحيلاً بسبب القواعد ضد الغزو والمؤسسات الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والضمانات الأمنية الأميركية. إن تصرفات روسيا تمثّل تنكيراً بأن القوة التي لا

(1) فهمي الصوراني، عام على الحرب الأوكرانية.. هل تمكنت موسكو من بناء تحالفات جديدة؟، موقع الجزيرة 2023/2/21، تاريخ الدخول <https://www.aljazeera.net/politics.2024/9/16>

(2) تسوروؤكا ميتشيتو، كيف تسهم الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل التحالفات العالمية، موقع اليابان بالعربي، 2022/8/26، تاريخ الدخول 16/9/2024، <https://www.nippon.com/ar>

تُفهر لا تزال شديدة الأهمية، وأن دور أوروبا الذي تنسبه لنفسها باعتبارها «قوة مدنية» ليس كافيًا، غير أن استجابة الحكومات الأوروبية بقوة للدفاع عن أمنها يدحض التنبؤات بأن التنازل الاستراتيجي داخل أوروبا قد يمنع القارة من الاستجابة على نحو فعّال للتهديد المشترك.

أولاً : التسليح وبناء المنظومة الأمنية الأوروبية

بعد اندلاع أزمة أوكرانيا 2022، أعاد الهولنديون النظر في خطة التخلص من الدبابات الثقيلة، وأعلن الألمان رفع ميزانيتهم العسكرية إلى 100 مليار يورو، وذكر المستشار الألماني، أولاف شولتس، أمام البرلمان الألماني: «لقد دخلنا مرحلة جديدة بعد غزو أوكرانيا». ولخص التحدي الجديد بقوله: «هل علينا السماح لبوتين بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء أو أن نحشد من القوة ما يكفي لوضع حدود لتجار الحروب من أمثال بوتين؟».

وميدانيًا، تخلت ألمانيا عن نهج «التريث في تعزيز قدراتها العسكرية» ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، وبالرغم من الحظر الذي تفرضه ألمانيا على تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاع، أعلنت الحكومة الألمانية، في 27 فبراير/شباط 2022، أنها بصدد تسليم أوكرانيا ألف صاروخ مضاد للدبابات و500 صاروخ «ستجر» من مخزون الجيش الألماني. واتجهت لتعزيز قواتها المنتشرة شرقًا في إطار حلف شمال الأطلسي، لا سيما في سلوفاكيا. ولا يقتصر الأمر في هذا التحول الاستراتيجي على نظرة ألمانيا لذاتها، ولكن أيضًا على نظرة الأوروبيين للقوة الألمانية، ففي عام 2011، قال رادوسلاف سيكورسكي، وزير الدفاع والخارجية السابق لبولندا: إن خوفي من قوة ألمانيا أقل كثيرًا من خوفي من بقاء ألمانيا في حالة من الخمول». لكن غزو بوتين لأوكرانيا يمثّل اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها أوروبا تشعر بالارتياح تجاه القوة العسكرية الألمانية.

وتكمن المعضلة الأمنية الأوروبية في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة، مقارنة مع ارتداداتها على واشنطن بحكم الارتباطات الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم، إذا كانت الأزمة الأوكرانية قد تحقّق لواشنطن العديد من الأهداف الاستراتيجية، مثل تأزيم العلاقات بين موسكو ودول الاتحاد الأوروبي، وإعادة تقييم العلاقات الروسية-الأوروبية، ووضع حدّ لطموحات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في التمدد الخارجي والهيمنة على أوروبا عبر استراتيجية دبلوماسية الغاز، فإن هذه الأزمة يمكن أن تشكّل منعطفًا فاصلاً للأمن الأوروبي، وتؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية. وكلما طال أمد الأزمة واستمر تدفق اللاجئين الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، استمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأوروبي، خاصة أن أوروبا ليست مستعدة لتداعيات استمرار الحرب في مجالي الطاقة والاقتصاد وكذلك اللاجئين.⁽¹⁾

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

تؤثر الحرب في أوكرانيا بشكل كبير على تجارة الأسلحة العالمية من عدة أوجه. وعقد «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» (SIPRI) مقارنة بين السنوات من 2019 إلى 2023 مع الفترة من 2014 إلى 2018. وكانت النتيجة وقوع العديد من التغييرات الدراماتيكية.

انخفض حجم تجارة الأسلحة العالمية بنسبة 3,3 بالمائة مقارنة بالفترة 2014-2018. لكن واردات أوروبا من الأسلحة تضاغت تقريباً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحرب في أوكرانيا. وكانت حصة الأسد من شحنات الأسلحة إلى أوروبا، بواقع 55 في المائة، من نصيب الولايات المتحدة. وهذه النسبة تزيد بنحو 20 نقطة مئوية عما كان عليه الحال في الفترة 2014-2018، ما يؤكد بشكل جلي على أن أوروبا أصبحت أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة.

تمكنت الولايات المتحدة بفضل زيادة الصادرات إلى أوروبا في المقام الأول من زيادة صادراتها العالمية من الأسلحة بنسبة 17 بالمائة. كما ارتفعت حصة الولايات المتحدة في تجارة الأسلحة الدولية بشكل ملحوظ من 34 إلى 42 بالمائة.⁽¹⁾

إن الولايات المتحدة تعمل مع حلفائها وشركائها في جميع أنحاء العالم هم متحدون في دعم أوكرانيا رداً على الحرب الروسية المتعمدة وغير المبررة وغير المبررة ضد أوكرانيا. وتذكر بالعدوان الروسي السابق في شرق أوكرانيا واحتلالها بعد استيلائها غير القانوني على شبه جزيرة القرم في عام 2014. وتؤكد الولايات المتحدة دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً، والتي تمتد إلى مياها الإقليمية.⁽²⁾

ليس من المستغرب أن تزيد أوكرانيا بشكل كبير من وارداتها من الأسلحة عند مقارنتها بباقي الدول الأوروبية في الفترة المشمولة بالتقرير 2014-2018، صنعت أوكرانيا كميات كبيرة ومنتوعة من الأسلحة بنفسها وبالتالي لم تكن تعتمد على الواردات، إلا أنها في الفترة 2019-2023 أصبحت رابع مستورد في العالم للسلاح بعد الهند والسعودية وقطر. بزيادة قدرها حوالي 6600 في المائة.

عند أخذ عام 2023 وحده في الحسبان، نجد أن أوكرانيا كانت أكبر مستورد للأسلحة في العالم. ولا بد من الإشارة إلى أن مصطلح «مستورد للسلاح» مضلل إلى حد ما، لأن عمليات التسليم إلى أوكرانيا ليست في المقام الأول مبيعات، بل هبات.

كان موردو الأسلحة الرئيسيون لأوكرانيا في الفترة 2019-2023 هم الولايات المتحدة بحصة

(1) خالد سلامة، الحرب في أوكرانيا تغير خريطة بيع السلاح في العالم، سبييري، موقع <https://ar.com.dw.www/>، تاريخ الدخول 27/10/2024، 11/3/2024

(2) U.S. Security Cooperation with Ukraine, U.S. Department of State, Bureau of Political Military Affairs, <https://www.state.gov>, 21/10/2024, Access date 11/11/2024.

39 في المائة، تليها ألمانيا (14 في المائة) وبولندا (13 في المائة).

وكما كان الحال من قبل، فإن أهم خمسة مصدري للأسلحة في العالم هم الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا. ومع ذلك، فقد تغير الترتيب مقارنة بالفترة من 2014 إلى 2018، ويرتبط ذلك التغير بالحرب في أوكرانيا؛ إذ حلت فرنسا محل روسيا في المركز الثاني. وفي حين انخفضت الصادرات الروسية بشكل ملحوظ بنسبة 53 بالمائة، نمت الصادرات الفرنسية بنسبة 47 بالمائة. كما انخفض عدد الدول التي تستورد المعدات العسكرية الروسية بشكل كبير. وفي حين كانت 31 دولة تشتري الأسلحة من موسكو في عام 2019، تراجع الرقم في عام 2023 إلى 12 دولة فقط. وجاءت في المقدمة الهند والصين.⁽¹⁾

ثانياً: مستقبل أوروبا

أوروبا قادرة على التعامل مع التهديد الروسي المستقبلي وحدها. طالما كان لدى أعضاء الناتو الأوروبيين إمكانات قوة كامنة أكبر بكثير من التهديد الذي يواجه شرقهم: معاً، لديهم ما يقرب من أربعة أضعاف عدد سكان روسيا وأكثر من 10 أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي، وحتى قبل الحرب، كان أعضاء الناتو الأوروبيون ينفقون ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما تنفقه روسيا على الدفاع كل عام، ومع اكتشاف قدرات روسيا الحقيقية الآن، يجب أن تزداد الثقة في قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها ازدياداً وتبراً.

تعد الحرب على أوكرانيا؛ نظراً للأسباب أعلاه لحظة مثالية للتحرك نحو تقسيم جديد للجهود بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، بحيث تركز الولايات المتحدة اهتمامها على آسيا، ويتولى شركاؤها الأوروبيون المسؤولية الأساسية في الدفاع عن أنفسهم. ويجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن معارضتها الطويلة الأمد للحكم الذاتي الاستراتيجي الأوروبي، وأن تساعد شركاءها بنشاط في تطوير قواتهم. يجب أن يكون القائد الأعلى لحلف الناتو القادم جنرالاً أوروبياً، ويجب على قادة الولايات المتحدة أن ينظروا إلى دورهم في الناتو ليس كمستجيبين أوليين، ولكن كمدافعين يمثلون الملاذ الأخير.

لا بد من تسليم مسؤولية الأمن الأوروبي تدريجياً إلى الأوروبيين. لا يزال الوضع في أوكرانيا دون حل، ولا يمكن استعادة القدرات الدفاعية الأوروبية بين عشية وضحاها. يجب أن تسعى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أيضاً على المدى الطويل، إلى بناء نظام أمني أوروبي لا يستبعد روسيا لتعزيز الاستقرار في أوروبا ولإبعاد موسكو عن اعتمادها المتزايد على الصين، ويجب أن ينتظر هذا التطور قيادة جديدة في موسكو، ولكن يجب أن يكون هدفاً طويل

(1) خالد سلامة، الحرب في أوكرانيا تغير خريطة بيع السلاح في العالم، مرجع سابق.

المدى. (1)

من المرجح أن تصير أغلب البلدان في أوروبا، لاسيما القوى الأساسية جزءًا من النظام المحدود بقيادة الولايات المتحدة، رغم أنه من غير المرجح أن تلعب دورا عسكريا جديا في احتواء الصين. فليس لها القدرة على تصدير قوة عسكرية جوهرية تجاه شرق آسيا، كما أنّ لها سببا ضئيلا لتحصيل ذلك نظراً لأنّ الصين لا تُمثّل تهديدا مباشرا لأوروبا، ولأنّ الأمر يبدو أكثر منطقية بالنسبة لأوروبا في ترحيل المسؤولية إلى الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين. إلا أنّ صنّاع السياسة الأمريكية سوف يريدون الأوروبيين داخل نظامهم المحدود لأسباب اقتصادية مرتبطة على نحوٍ استراتيجي. بالأخص، سوف تزيد الولايات المتحدة منع البلدان الأوروبية من بيع التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج للصين والمساعدة في فرض ضغوط اقتصادية على بيجين حينما يتطلب الأمر ذلك. في المقابل، سوف تبقى القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا، محافظةً على الناتو حيّاً ومستمرّةً في العمل باعتبارها صانع السلام في المنطقة. ونظراً لأنّ كلّ قائد أوروبي تقريباً يريد أن يرى هذا الأمر يحدث فعلاً، فإنّ تهديد المغادرة ينبغي أن يمنح الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً في دفع الأوروبيين إلى التعاون على الجبهة الاقتصادية في مواجهة الصين. (2)

الفرع الثاني الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل المؤسسة الدولية

كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوره في الإشراف على النظام الدولي القائم؛ حيث أظهرت الأزمة الأوكرانية أن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمثّل عائقاً كبيراً أمام السلام، وكان منذ البداية عقبة رئيسية أمام استكمال الهيئة لمهمتها. وذلك لأنّ تلك الدول الخمس غالباً ما تنقسم إلى كتل جيوسياسية متنافسة، فيمارس عضو في كتلة واحدة حق النقض (الفيتو) على العديد من القرارات الحاسمة. ففي سياق الحرب الدائرة في أوكرانيا، يعني حق النقض الروسي في مجلس الأمن أن الولايات المتحدة وحلفاؤها لا يمكنهم فرض عقوبات إلا من خلال «تحالف الراغبين». صحيح أن كثرة عدد البلدان وانتشار نظام المدفوعات القائم على الدولار خارج الحدود الإقليمية لأميركا يمنح العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة نفوذاً هائلاً. ومع ذلك، في هذه الحالة كما في حالات أخرى، سيزيد نظام العقوبات العالمية الذي يفرضه مجلس الأمن من تقويض الاقتصاد الخاضع للعقوبات.

(1) إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد أوكرانيا، موقع عرب 48 <https://www.arab48.com>

2023/2/28، تاريخ الدخول 2024/11/12

(2) جون ميرشايمر: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، مجلة العلاقات الدولية، 2023/9/19، تاريخ الدخول 2024/11/12.

<https://irajournal.academy>

ومن جانب آخر، إذا كان مجلس الأمن يقع في قلب النظام متعدد الأطراف اليوم، فإنه يواجه تحديات حقيقية، بالنظر إلى النطاق المتزايد للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن. ولا تقتصر هذه التهديدات على الأعمال العدوانية التقليدية من النوع الذي يشهده العالم في أوكرانيا، والتي يمكن أن تتصاعد إلى تبادلات نووية، بل تشمل أيضًا التهديدات الأمنية الأخرى التي تشكلها التقنيات الجديدة. لذلك يبرز -ضمن مقترحات تغيير طريقة عمل مجلس الأمن- اقتراح إمكانية ابطال حق النقض لعضو دائم عن طريق إضافة بند إلى المادة 27 من ميثاق الامم المتحدة من شأنه أن يسمح بأغلبية كبيرة، تمثل ثلثي البلدان الأعضاء على الأقل وثلثي سكان العالم، بالغاء حق النقض.⁽¹⁾ ولكن يبقى السؤال الصعب هو هل ستسمح تلك الدول أي الدائمة العضوية بالتنازل عن هذا الحق، وهذا التغيير الكبير في آلية عمل هذه المؤسسة الدولية (مجلس الأمن) لإنشاء نظام متعدد الأطراف يكون أكثر إنصافًا وشمولًا وعدلاً؟

أولاً: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل العمليات الدولية

بناء على التداعيات التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية، تبرز عدة مسارات مستقبلية لأنماط العمليات الدولية، من بينها:

1- الأهداف العالمية المشتركة وتعزيز الوحدة بين جانبي الأطلسي

عملت الدول الغربية على توظيف التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، واستفادت منه جماعياً على عدة مستويات؛ منها:

أ- تذكير طرفي الأطلسي بأهدافهما المشتركة: فقد ساعدت العملية الروسية في أوكرانيا على تذكير الولايات المتحدة وأوروبا بأهدافهما العالمية المشتركة، وبلورة هذه الأهداف مجدداً في إطار إعلاء القيم الديمقراطية، التي مثل التدخل الروسي تحدياً لها، وهو ما كان حافزاً لمظاهر عدة من التضامن بين القوى الغربية والدولية. وجاء في إطار ذلك موافقة ألمانيا على زيادة الإنفاق الدفاعي إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعهّد اليابان بقبول اللاجئين الأوكرانيين، وتحرك بريطانيا لإخضاع ثروات المغتربين من الأوليغارشية الروسية لرقابة جادة. وعملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب لفرض عقوبات متصاعدة على روسيا.

ب- تحفيز الغرب على حماية قواعد النظام الدولي: كان التدخّل سبباً كذلك لتحفيز الغرب، وبشكل فعّال، على الدفاع عن قواعد وقيم ومؤسسات نظام الحرب العالمية الثانية، التي عرّف بوتين نفسه بأنه معارض لها؛ ذلك أن التدخّل الروسي مثل تحدياً لنظام الأمم المتحدة التي يقوم ميثاقها

(1) Kemal Dervis and Jose Antonio Ocampo, **Will Ukraine's Trajedy Spur UN Security Council Reform?** Project Syndicate, <https://www.project-syndicate.org>, March, 3rd, 2022, Access date 10/11/2024.

على احترام السيادة، وتحدياً لأوروبا التي يسعى بوتين إلى إعادة ترسيم حدودها، وتهديداً لحكم القانون.

ج- اتجاه «النااتو» نحو تعزيز جناحه الشرقي: فتدخل روسيا في أوكرانيا دفع الحلف إلى الاتجاه نحو تقوية جناحه الشرقي؛ ونظراً إلى أن تدخل بوتين في دولة مستقلة ذات سيادة لم يكن متوقعاً من قبل؛ ومع احتمال تحول مركز الأزمة مستقبلاً من أوكرانيا إلى دول البلطيق، وكذلك إلى بولندا والدول الأخرى التي ستشكل الحدود الجديدة للغرب في مواجهة روسيا، فسيمثل ذلك حافزاً للولايات المتحدة وحلفائها في «النااتو» على إرسال المزيد من القوات والمعدات العسكرية إلى تلك الدول الواقعة على خط المواجهة.

د- التضامن لتوثيق «جرائم الحرب» المحتملة: حيث أطلقت إدارة جو بايدن حملة جديدة لتوثيق «جرائم الحرب» المحتملة التي ارتكبتها القوات الروسية التي دخلت أوكرانيا، ونجحت في إطار ذلك في تحقيق التوافق بين 45 دولة من أصل 57 دولة عضواً في «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» (OSCE) ضد روسيا وحليفاتها بيلاروسيا، عندما جرت الموافقة، في 3 مارس/آذار 2022، على خطط لإرسال فريق من خبراء المنظمة لتوثيق جرائم الحرب المحتملة. وهذا العدد الكبير يمثل توافقاً لم يسبقه مثيل؛ فعدد الدول التي دعمت إنشاء هذه الآلية بعد الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في بيلاروسيا، في أغسطس/آب عام 2020، كانت 17 دولة، وشكّل ذلك حينها توافقاً كان هو الأكبر، ومن ثم فإن الانتقال من 17 إلى 45 يوضح مدى انعزال روسيا وبيلاروسيا على المسرح الدولي.⁽¹⁾

2- تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا

من خلال الاستفادة من الصراع في أوكرانيا، وسعت الصين من بصمتها الاقتصادية في أوروبا، ووضعت نفسها كوسيط محايد. ويتضح هذا من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية الحيوية مثل خطوط السكك الحديدية الجديدة بين صربيا والمجر وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة من الصراع والتي تواجه عقوبات. وعلاوة على ذلك، تعمل الصين على تعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال الدعوة إلى إبرام اتفاقية استثمار مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون من خلال منتديات مثل قمة الصين ودول وسط وشرق أوروبا.

من عام 2020 إلى عام 2022، زادت التجارة الصينية مع الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد، من 332.1 مليار دولار في عام 2020 إلى 386.8 مليار دولار في عام 2021، وبلغت ذروتها عند 491.6 مليار دولار في عام 2022. ومع ذلك، في عام 2023، كان هناك انخفاض حاد

(1) ايمان عبد الحليم، هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟، موقع انترجيونال للتحليلات الاستراتيجية <https://www.interregional.com>، 2022/3/10، تاريخ الدخول 2024/11/12.

إلى 165 مليار دولار. يتزامن هذا الانخفاض مع الصراع المستمر في أوكرانيا وموقف الصين تجاه روسيا، والذي قوبل باستياء من دول الاتحاد الأوروبي. يشير الانخفاض الكبير في حجم التجارة في عام 2023 إلى أن الاتحاد الأوروبي كان يحول تركيزه التجاري بعيداً عن الصين نحو شركاء آخرين، ولا سيما الولايات المتحدة. ظهرت الولايات المتحدة كمستفيد، حيث أظهرت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً، مع اكتساب الولايات المتحدة المزيد من النفوذ على حساب الصين⁽¹⁾

كما ان حرب روسيا في أوكرانيا ستُغيّر التصورات الجيوسياسية أكبر بكثير من تغييرها للواقع الجيوسياسي، وفي حين أن روسيا تحت حكم الرئيس فلاديمير بوتين، تُشكّل تحدياً قصير المدى، ستظل الصين تمثّل التهديد الكبير على المديين المتوسط والطويل. فالتهديد القادم من الصين جذري، لأن الصين تعمل على تضيق فجوة القوة مع الولايات المتحدة، وستحاول الصين التصرف باعتبارها دولة أكثر مسؤولية حتى في الوقت الذي تتقرب فيه من روسيا، وقد تؤكد الصين أنها ليست دولة خارجة عن القانون، مثل روسيا، بينما تضاعف من جهودها في إنشاء مجال نفوذ من خلال الإكراه غير العسكري، كما تفعل في الواقع.

وفي الوقت الذي يجب أن تعطي فيه الولايات المتحدة الأولوية لمواجهة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى مواجهتها بالقوة. وحتى أوروبا، التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الأميركية لا يمكن الاستغناء عنها.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك حالياً القدرات العملية للالتزام كامل طويل الأمد بقضيتين كبيرتين في مواجهة روسيا والصين، فإن الواقع الجيوسياسي يفرض عليها ذلك، ولن يكون أمام حلفائها وشركائها على جبهتي أوروبا والهند والمحيط الهادئ خيار سوى إلزام أنفسهم بنشاط أكبر في إدارة هاتين القضيتين، وخاصة في ظل وجود دعم مشترك بين الصين وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النظام الدولي بدلاً من العمل على كسب النفوذ من داخل المؤسسات القائمة.

يتطلب من واشنطن بالضرورة تمكين حلفائها وتجديد ترتيبات تقاسم الأعباء في آسيا وأوروبا. وتساعد استراتيجية إدارة بايدن الكبرى على القيام بالأمرين من خلال تركيزها الخاص على بناء العمل الشبكي للشراكات المرنة والمؤسسات والتحالفات ومجموعات الدول؛ حيث طوّرت الولايات المتحدة تشكيلات (خمسة- أربعة- ثلاثة- اثنان) في آسيا بدأت بتعزيز التحالف الاستخباراتي

(1) Sidra Khan, **Russia-Ukraine War: Shaping US and China Relationship with EU**, <https://www.issra.pk, 3/4/2024>, Access date 4/11/2024

«خمس أعين» (FVEY) إلى نشر الحوار الأمني الرباعي، وتوقيع الاتفاقية الأمنية الثلاثية «أوكوس» (AUKUS) ثم تعزيز التحالفات العسكرية الثنائية تعزيزاً للعمل الشبكي لإدارة بايدن في آسيا.

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين. ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الأميركية. وهذا قد يجبر بكين وموسكو على تبني نهج أكثر منطقية مع جيرانهما.⁽¹⁾

أثار التقارب الروسي الصيني الجدل، لدرجة أن الولايات المتحدة قررت إرسال وزير الخارجية الأميركي، بلينكن، إلى الصين، في الأيام القادمة، بهدف محاولة احتواء الصين، ومنعها من تدعيم روسيا، خاصة إذا حاولت تقديم دعم مباشر لها في المجال العسكري في الحرب ضد أوكرانيا. وهنا يبرز السؤال لكل المحللين: هل هذا يعني تكوين جبهة جديدة من الصين وروسيا، ضد الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وهل ذلك يعني تغييراً في موازين القوى العالمية، خاصة بعد أن أعلنت فنلندا والسويد انضمامهما إلى حلف الناتو في الفترة القادمة وتخليهما عن حيادهما السابق؟، هذا بالطبع، يُعتبر تغييراً كبيراً في شكل موازين القوى العالمية، حيث لم يتبق من الدول الكبرى في العالم، التي ما زالت في عداد دول الحياد إلا أعداداً محدودة للغاية مثل سويسرا، الأمر الذي يتضح لجميع المحللين. إن الصين وروسيا في القريب العاجل ستعملان على تكوين قوى دولية لمجابهة الدول الأوروبية والولايات المتحدة، خاصة أن الصين تعلم تماماً أن الولايات المتحدة قد صنفت الصين حالياً على أساس أنها العدو الأول لها في سياستها الخارجية، ولقد تأكد ذلك بعد توتر الأوضاع في بحر الصين، حيث ظهر دعم الولايات المتحدة لدولة تايوان عسكرياً، وخصوصاً بعد زيارة «بييلوسى»، رئيسة الكونجرس الأميركي، إلى تايوان، الأمر الذي أثار الصين عندما صدر قرار مجلس النواب الأميركي بتخصيص 10 مليارات دولار كمساعدة عسكرية لدعم تايوان، حيث يندرج المبلغ ضمن وزارة الدفاع الأميركية لكي يثير غضب الصين ويزيد التنافس العسكري في المنطقة، خاصة أن اليابان أعلنت هي الأخرى زيادة 74 مليار دولار في ميزانية الدفاع لها هذا العام، وهذا يعني زيادة اليابان إنفاقها العسكري بنسبة 26%، وهي أعلى نسبة في تاريخ اليابان، في إطار خطة وبرنامج مدته 5 سنوات لزيادة قدرتها الدفاعية ضد التهديدات من الصين وكوريا الشمالية وروسيا، وهذا يعني أن ميزانية الدفاع اليابانية تضاهي إنفاق روسيا العسكري، وجاء ذلك القرار الياباني بعد غزو روسيا لأوكرانيا، وهكذا تصاعد الموقف في خليج تايوان وبحر الصين.

من هنا بدأت الصين تلجأ إلى حليف لها في المنطقة للوقوف ضد المناورات العسكرية

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

الأميركية، مع دول المنطقة، وهنا يبرز التعاون الصيني الروسي في تنفيذ مناورات مشتركة في بحر الصين ومضيق تايوان، أكدت أهمية التعاون والتقارب بين الدولتين الصين وروسيا، ومع ازدياد التوتر في هذه المنطقة من العالم، بدأ يظهر دور كوريا الشمالية التي تسعى إلى تطوير الصواريخ العابرة للقارات، والنشاط النووي لها، ثم تجارب إطلاق هذه الصواريخ، والتي بدأت تشبه التحرش الأمني لدول هذه المنطقة من العالم، وخصوصًا الولايات المتحدة واليابان، ومن هنا ظهرت قوة هذا التحالف الجديد، روسيا والصين وكوريا الشمالية، من أجل تحقيق مصالح الأمن القومي لهذه الدول في منطقة جنوب شرق آسيا ضد التواجد الأميركي الذي يدعم تايوان والقوة العسكرية اليابانية الجديدة.

ثم جاءت دعوة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى 49 من قادة الدول الإفريقية إلى واشنطن في محاولة لاستعادة أميركا دورها في إفريقيا، حيث ظهر واضحًا خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال الأزمة الأوكرانية، أن تصويت معظم الدول الإفريقية يكون لصالح روسيا، من هنا بدأ التقارب الأميركي الجديد تجاه إفريقيا، بعد أن كانت إفريقيا في الماضي خارج الحسابات السياسية الخارجية الأميركية، لذلك قررت أميركا تخصيص 100 مليار دولار لدعم الدول الإفريقية في الفترة القادمة بهدف تعديل التوجه الاستراتيجي لدول إفريقيا، ليكون لصالح الولايات المتحدة مستقبلاً، بعد أن كانت الصين وروسيا تسيطران على دول إفريقيا بدعم اقتصادي في هذه الدول، خاصة في مجالات البنية التحتية، من بناء المطارات، والسدود، والموانئ، ومحطات الكهرباء.. إلى آخره.

وهكذا بدأت تظهر تكتلات جديدة، تغير في موازين القوى في العالم، حيث بدأت روسيا والصين وكوريا الشمالية، من جهة ضد الاتحاد الأوروبي (الناطو) والولايات المتحدة، مع محاولة كل تكتل أن يجذب إليه دول الخليج العربي البترولية والدول الإفريقية، بهدف زيادة حجم التكتل ضد الطرف الآخر. وهذا ما سوف توضحه الأيام القادمة، حيث خلقت هذه الحرب الروسية الأوكرانية تغيرات في موازين القوى العالمية.⁽¹⁾

ثانياً: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل الوحدات الدولية

جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتضع مستقبل روسيا أمام العديد من الاحتمالات، فعلى الرغم من الخسائر الواسعة التي تلحق بها بسبب قرار الرئيس بوتين التدخل في أوكرانيا، فإن احتمال سقوط النظام الروسي، رغم أنه قائم، قد يكون صعباً في المدى القصير لاستبعاد الإطاحة ببوتين بانقلاب في القصر، ولصعوبات إزاحة النخبة الحالية بالاحتجاجات الجماهيرية، في ظل السياسات

(1) لواء سمير فرج، هل غيرت الحرب الأوكرانية موازين القوى الدولية؟ موقع العربية، 2023/1/8، تاريخ الدخول 2024/11/10.

<https://www.alarabiya.net/politics/>

القومية التي تبناها بوتين داخليًا وخارجيًا في دعم حلفائه في بيلاروسيا وكازاخستان وسوريا.⁽¹⁾

ومن ناحية ثانية، عن روسيا الدولة وليس النظام، يرى «جون ميرشايمر» أن روسيا قوة عظمى، وبالرغم من أنها منحازة الآن إلى الصين، فمن المحتمل أن تُحوّل جانب الانحياز مع الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة، لأن قوة الصين المتزايدة، تعتبر أعظم تهديد لروسيا نظرًا لتقاربهما الجغرافي. وإذا ما ذهبت موسكو وواشنطن إلى صياغة علاقات متقاربة، بسبب خوفهما المتبادل من الصين، فسيتم إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة. أما إذا ما استمرت موسكو في الحفاظ على علاقات ودية مع الصين بسبب خوفها من الولايات المتحدة أكثر من خوفها من الصين، فسوف يحدث إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الصين. ولكن يبقى احتمال آخر يتمثل في أن روسيا لن تصطف إلى أحد الطرفين وتبقى على الهامش، وتعمل على الاستفادة من تنافسهما معًا في اكتساب نقاط تعزز من قدراتها التنافسية والتفاوضية معهما معًا، سعيًا نحو استكمال بنيتها القطبية.⁽²⁾

1- مستقبل الدور الروسي

سيكون من المهم التفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية، وتسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. وسيتعين على الأميركيين وحلفائهم في أوروبا وآسيا أن يقرروا، مرة أخرى، ما إذا كان هذا العالم مقبولًا، لأن هذا يعني نهاية النظام العالمي الحالي و«بداية حقبة من الفوضى والصراع العالميين؛ حيث تتكيف كل منطقة في العالم بشكل غير مستقر مع التكوين الجديد للقوة».

وفيما يتعلق بمسارات مستقبل الدور الروسي، تبرز قضية موقع روسيا في مجلس الأمن، بعد أن هدّد الغرب بتجريدتها من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. وإذا كان طرد روسيا أو تجميد عضويتها في مجلس الأمن أو حقها في التصويت يواجه صعوبات حقيقية، فإن هناك مسارات بديلة لا تعني بالضرورة تجميد عضويتها، منها إمكانية الطلب من روسيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن، لأنه متعلق بشأنها.

وقد أشارت أوكرانيا إلى أن الجمهوريات المكوّنة لاتحاد الجمهوريات السوفييتية أعلنت في عام 1991 أن الاتحاد السوفييتي لم يعد موجودًا، وكان ينبغي أن يكون معها الحق القانوني لأي من هذه الكيانات، بما في ذلك روسيا، في الحصول على المقعد وليس فقط روسيا. ولم يُعرض على الجمعية العامة أي قرار بالسماح لروسيا بعضوية مجلس الأمن. ولم يجر تعديل ميثاق الأمم المتحدة أبدًا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. ولا تزال المذكرة تشير إلى الاتحاد السوفييتي، وليس

(1) ايمان عبد الحليم، هل تتحول الحرب الأوكرانية إلى كارثة استراتيجية لموسكو؟، مرجع سابق.

(2) جون ميرشايمر: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، مرجع سابق.

روسيا، كأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبالنسبة لأوكرانيا، باعتبارها أهم الوحدات الدولية، المرتبطة بهذه الأزمة، فإن أحد المسارات المستقبلية المطروحة لها هو التقسيم، ويقوم هذا المسار على استمرار العملية العسكرية وتصعيد الهجمات، والتفاوض حول تقسيم أوكرانيا أو تغيير نظام الحكم لـ«حكم فيدرالي»، واقتطاع مدن استراتيجية لضمها لدونباس، مثل مدينتي ماريوبول في أقصى الجنوب على بحر أزوف، ومدينة أوديسا على البحر الأسود، لأنهما -وفق القناعة الروسية- جزء من التقسيم الإداري لإقليم دونباس.⁽¹⁾

2- تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا

جاءت الأزمة الأوكرانية، 2022، وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب.

وقد ذهب «ميرشايمر» إلى أنه من المرجح أن تكون هناك ثلاثة أنظمة واقعية مختلفة في المستقبل المنظور: نظام دولي هزيل ونظامان محدودان قويان، أحدهما يُقاد من طرف الصين، والآخر يُقاد من طرف الولايات المتحدة. وسوف يكون النظام الدولي الهزيل مهتمًا أساسًا بالإشراف على اتفاقيات الحد من التسلح وجعل الاقتصاد العالمي يعمل بفعالية، ويمنح اهتمامًا جديًا بمشكلات متعلّقة بالتغير المناخي، وسوف تركز المؤسسات التي تشكّل النظام الدولي بتسهيل التعاون البيئي بين الدول.

وسوف يكون هناك ملمحان أساسيان للعالم الجديد متعدّد الأقطاب يشكّلان على نحو عميق الأنظمة الصاعدة:

أ- أنه بافتراض استمرار الصين في صعودها، فإنها ستخترط في منافسة أمنية شديدة مع الولايات المتحدة، وسيكون ذلك بمنزلة السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن الحادي والعشرين، وسيقود هذا التنافس إلى خلق أنظمة محدودة يهيمن عليها من طرف الصين والولايات المتحدة. وستكون التحالفات العسكرية المركّبة المركزي لهذين النظامين، وهما الآن بصدد التشكّل وسيشبه ذلك النظامين اللذين قادهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة.

(1) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مرجع سابق.

إلا أن الصين والولايات المتحدة سوف يكون لهما في بعض الأحيان أسباب تدفعهما للتعاون في مسائل عسكرية بعينها، وهو مسعى سوف يقع في نطاق اختصاص النظام الدولي، كما كان من قبل أثناء الحرب الباردة؛ حيث سيكون التركيز بالدرجة الأولى على اتفاقيات الحد من الأسلحة، وستتخبط روسيا في هذا المسعى كما ستفعل الصين والولايات المتحدة. ومن المرجح أن تظل المعاهدات والاتفاقيات الموجودة التي تتعامل مع مسألة الانتشار النووي في مكانها، نظرًا لأن كل القوى العظمى الثلاث تريد الحد من انتشار الأسلحة النووية. لكن سيكون على الأطراف الثلاثة التفاوض على معاهدات جديدة تحد من ترسانتهما العسكرية، مثلما فعلت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة.

ب- وجود قدر ضخم من التواصل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، وبين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، كما أن الصين والولايات المتحدة أيضًا تتاجران وتستثمران عبر كل أنحاء العالم. وليس من المرجح أن تقلص المنافسة الأمنية بين النظامين المحدودين هذه التدفقات الاقتصادية، فالمكاسب المتأتية من التجارة المستمرة مهمة ومطلوبة، حتى لو حاولت الولايات المتحدة الحد من تجارتها مع الصين، فبإمكان الأخيرة أن تُعوّض ذلك من خلال تجارتها مع الشركاء الآخرين.

لذلك، ذهب «ميرشايمر» إلى القول: إنه من المرجح أن يشبه المستقبل الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث كان هناك تنافس أمني شديد بين الحلف الثلاثي (النمسا-المجر وألمانيا وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا)، لكن كان هناك قدر هائل من التفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان بشكل عام.

والنتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين والولايات المتحدة، سوف يُورط كليهما في منافسة اقتصادية وعسكرية تامة، مثلما كانت الحال مع النظامين المحدودين اللذين هيمنت عليهما موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة. ويكمن الاختلاف الكبير هنا في أن النظام الدولي سوف يكون منخرطًا بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي لم يكن موجودًا أثناء الحرب الباردة.⁽¹⁾

(1) عمار جلو، الحرب الأوكرانية وتأثيرها على قواعد النسق الدولي، مركز الخليج للدراسات الإيرانية // <https://alkhalej.net/2022/6/26/>، تاريخ الدخول 2024/11/12.

الخاتمة

في إطار المحاور التي تناولتها الدراسة، وفي ظل تطورات ومعطيات وسياقات الأزمة الأوكرانية 2022، يمكن الوقوف على عدد من الخلاصات الأساسية:

أولاً: فيما يتعلق بالوحدات الدولية، كشفت الأزمة الأوكرانية عن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الأساسية في النظام الحالي، مثل روسيا الاتحادية التي حركت الأحداث وكانت المبادر بالفعل في الكثير من تحولاتها، سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو أثناء الحرب. وفي المقابل، برز دور الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها؛ حيث وجدت في الحرب تهديداً كبيراً للكثير من قيمها ومبادئها ونموذجها الحضاري، بل وفي مرحلة من مراحل الحرب، وجدت فيها تهديداً حقيقياً لوجود العديد من الدول والأطراف في المعسكر الغربي، وفي مقدمتها دول أوروبا الشرقية سواء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو بعد تفكك وانحيار الاتحاد السوفييتي، 1991.

ثانياً: فيما يتعلق بالعمليات الدولية في مرحلة الأزمة الأوكرانية وما بعدها، فإنها تقوم على الجمع بين أقصى أشكال التعاون داخل المنظومة الغربية (وحدات ومؤسسات)، وأقصى أشكال الصراع بين المنظومة الغربية ومن يدور في فلكها من ناحية، وروسيا الاتحادية ومن يدور في فلكها من ناحية ثانية. وستستمر هذه الثنائية (التعاون+الصراع) عدة سنوات حتى تعود بنية النسق الدولي إلى حالة من الاستقرار المؤقت قبل أن تبدأ موجة صراعية جديدة مع بقايا روسيا الاتحادية أو مع الصين التي تنتظر الفرصة للقفز على قمة النظام الدولي.

لقد أدت الحرب ضد أوكرانيا إلى إضعاف التعاون الدولي بشأن قضايا مثل تغير المناخ، ومنع الانتشار، والحد من التسلح بين دول مجموعة العشرين. كما أدت إلى تسريع التحول الأوسع في النظام العالمي، مما أدى إلى تكثيف المنافسة بين القوى العظمى بين الصين وروسيا والولايات المتحدة. ويعيق هذا التنافس الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول للمشاكل العالمية، وقد أدى إلى تسييس العديد من القضايا في قلب التعاون الدولي، وتحويل التعاون نفسه فعلياً إلى عمل مسيس.

حتى مع تزايد صعوبة التعاون الدولي على المستوى العالمي، توسع التعاون بين الدول ذات التفكير المماثل والمصالح التكميلية. ويتجلى هذا في العلاقات الأقوى بين روسيا والصين، والتعاون غير المسبوق بين الدول الغربية لمعاقبة روسيا، والموقف المحايد للعديد من البلدان في الجنوب العالمي تجاه الحرب في أوكرانيا.

ولكن بدلاً من السعي إلى التعاون الدولي على المستوى العالمي، تتجه الدول نحو شركاء متشابهين في التفكير. فقد كثفت روسيا والصين علاقاتهما. ووقع بوتين وزعيم الصين شي جين بينج اتفاقيات لتنمية شراكتها الاقتصادية وإعادة تأكيد العلاقات بين البلدين في قمة عقدت في موسكو الشهر الماضي. ويضع شي وبوتين شراكتها في إطار تحالف ضد الهيمنة الغربية. وهذا يعكس مبرر بوتين لغزو أوكرانيا. وأصبحت الصين شريكاً اقتصادياً ودبلوماسياً مهماً لروسيا، التي تتبع سلعاً ذات استخدام مزدوج، بما في ذلك الطائرات بدون طيار وأجزاء الطائرات بدون طيار، إلى روسيا، ويقال إنها تفكر في تسليم أسلحة فتاكة. وتزعم الصين أنها تعمل كصانعة سلام، لكنها منعت جهود مجموعة العشرين والأمم المتحدة لإدانة تصرفات روسيا، وتظل واحدة من أكبر المشترين للنفط الروسي، وعرضت خطة سلام تميل بقوة لصالح روسيا.

كما وحدت الحرب وعززت التعاون بين الدول الغربية، وأبرزها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء حلف شمال الأطلسي واليابان وأستراليا. وفرض التحالف الداعم لأوكرانيا عقوبات غير مسبوقة ضد روسيا وتعاون بشكل وثيق لتقديم مساعدات عسكرية ومالية وإنسانية كبيرة لأوكرانيا. في العام الماضي، نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون في الحفاظ على هذا الدعم تحت قيادة الولايات المتحدة.

الاستنتاجات

على الرغم من أن الحرب الروسية - الأوكرانية تشكل تحدياً للنظام الدولي الحالي، فإنها لن تتسبب بتحول كبير في بنيته؛ أولاً، لأن هذا النظام يتميز بقدر كبير من المرونة لامتصاص الهزات الدولية الكبيرة، كما حدث عندما انتهت الحرب الباردة عقب تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي؛ وثانياً لأن هذا النظام الحالي لا يزال يشغل بقواعد ومؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي أنشأها الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأميركية التي لا يزال لها نفوذ كبير فيها، بينما يبقى تأثير الصين وروسيا ضعيفاً جداً حتى الآن؛ وثالثاً لأن التغيير النسبي في بنية النظام الدولي بدأ قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وقد يكون هذا التغيير هو الذي ساهم في اندلاع هذه الحرب، حيث أعطى لروسيا ثقة أكبر في نظام متعدد الاقطاب.

إن التعاون الدولي أصبح أكثر صعوبة مع تكثيف المنافسة بين القوى العظمى، والتي تفاقمت بسبب حرب روسيا في أوكرانيا. وهذا من شأنه أن يجعل من الصعب على السياسة الخارجية الأميركية التعاون مع الصين، بل وحتى مع روسيا، بشأن القضايا العالمية. ومع ذلك، ليس كل أشكال التعاون ممتدة. إن تعزيز التعاون مع بلدان الجنوب العالمي يوفر وسيلة لتجنب تجزئة وتراجع التعاون الدولي. وفي المستقبل، سوف يؤثر هذا المشهد الجديد من التعاون على كيفية تعامل العالم مع قضايا تتراوح من ضبط الأسلحة إلى تغيير المناخ إلى التهديدات الصحية الناشئة.

لائحة المراجع

المراجع العربية

1. إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى بعد أوكرانيا، موقع عرب 48. <https://www.arab48.com>، 2023/2/28.
2. ايمان عبد الحليم، هل تتحول الحرب الأوكرانية الى كارثة استراتيجية لموسكو؟، موقع انترريجنال للتحليلات الاستراتيجية <https://www.interregional.com>، 2022/3/10.
3. تسوروؤكا ميتشيتو، كيف تسهم الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة تشكيل التحالفات العالمية، موقع اليابان بالعرب، 2022/8/26. <https://www.nippon.com/ar>
4. جون ميرشايمر: صعود وسقوط النظام الدولي الليبرالي، مجلة العلاقات الدولية، 2023/9/19، <https://irajournal.academy>
5. حسن ابو طالب، حرب اوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري الالكتروني، العدد رقم 100، ديسمبر 2022 <https://acpss.ahram.org.eg>
6. خالد سلامة، الحرب في أوكرانيا تغير خريطة بيع السلاح في العالم، سيبري، 2024/3/11، <https://www.dw.com/ar>
7. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 2022/5/3 <https://studies.aljazeera.net/ar>
8. عصام ملكاوي، الحرب الروسية الأوكرانية: السياقات والتحول الاستراتيجي، مجلة العلاقات الدولية 2023/8/7، تاريخ الدخول 2024/11/12 <https://irajournal.academy>
9. عمار جلو، الحرب الأوكرانية وتأثيرها على قواعد النسق الدولي، مركز الخليج للدراسات الايرانية <https://alkhalej.net> 2022/9/26.
10. فهمي الصوراني، عام على الحرب الأوكرانية.. هل تمكنت موسكو من بناء تحالفات جديدة؟، موقع الجزيرة، 2023/2/21 <https://www.aljazeera.net/politics>
11. محمد صبري، خسائر جماعية: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأوضاع الاقتصادية، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، <https://ecss.com.eg>، 2024/3/26.
12. مليون قتيل ومصاب جراء غزو أوكرانيا، موقع صحيفة الحرة، 2024/9/18.

- com.alhurra.www//:https
13. لواء سمير فرج، هل غيرت الحرب الأوكرانية موازين القوى الدولية؟ موقع العربية، 2023/1/8
<https://www.alarabiya.net/politics/>
14. محمود عطية، الحرب الروسية-الأوكرانية وتوازنات النظام الدولي، موقع صحيفة رونا هي
<https://ronahi.net>، 2022/2/12.
15. منى سليمان، التداخيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، موقع
السياسة الدولية <https://www.siyassa.org.eg>، 2022/2/26.
16. هايل الجازي، مفهوم الصراع الدولي، 2016/12/19، تاريخ الدخول 2024/10/25،
<https://mawdoo3.com>

المراجع الأجنبية

1. Jonathan Masters, **Ukraine: Conflict at the Crossroads of Europe and Russia**, Council on Foreign Relations, <https://www.cfr.org>, Feb, 14th 2023.
2. Kemal Dervis and Jose Antonio Ocampo, **Will Ukraine's Trajedy Spur UN Security Council Reform?** Project Syndicate, <https://www.project-syndicate.org>, March, 3rd, 2022
3. Liana Fix and Caroline Kapp, **International Cooperation and the War Against Ukraine**, <https://www.thinkglobalhealth.org/>, April 6th, 2023, Access date 26/10/2024.
4. Sidra Khan, **Russia-Ukraine War: Shaping US and China Relationship with EU**, <https://www.issra.pk>, 3/4/2024
5. **Ukraine and Russia: People, Politics, Propaganda and Perspectives**, Edited by Agnieszka Pikulicka-Wilczewska & Richard Sakwa, E-International Relations Publishing, Bristol, 2016.
6. **U.S. Security Cooperation with Ukraine**, U.S. Department of State, Bureau of Political Military Affairs, <https://www.state.gov>, 21/10/2024